واقع هجرة الأدمغة في الدول النامية وانعكاساتها على نسبة مساهمة هذه الدول في الأنظمة العالمية للملكية الفكرية

The reality of the brain drain in the developing countries and their Reflections on the rate of contribution of these States in global Regimes of intellectual property

أ / سوداني نادية*
أستاذة مساعدة قسم أ
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

أ.د /عرابة رابح**
أستاذ محاضر قسم (أ)
المركز الجامعي تيبازة

الملخص:

تعتبر هجرة الأدمغة أكبر مشكلة تعاني منها الدول النامية، وهي في تزايد مستمر؛ ولذا وجب علينا الوقوف على الخسائر الناجمة عنها، ولاسيّما في مسالة استفادة هذه الدول من اكتشافات واختراعات هؤلاء المهاجرين، والتي تستحوذ عليها الدول المتقدمة، وتحتكر استعمالها ونقلها إلى الدول النامية. ويتجلى هذا الاحتكار في سن القوانين المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية في هذه الدول. و تعتبر هذه الحقوق حقوقا استئثارية يحصل عليها صاحب الاختراع أو الاكتشاف مقابل عمله، وذلك من خلال التحكم في استعماله والاحتفاظ به.

الكلمات المفتاحية: هجرة الأدمغة، التدفقات غير المالية (المعرفية)، الملكية الفكرية، حقوق الملكية الفكرية، الأنظمة العالمية للملكية الفكرية.

ABSTRACT:

Brain drain has been a subject of much debate and research over the few decades. There is compelling evidence that brain drain possesses The both positive and negative ramifications on developing economies. Brain drain is considered as an important point from the developing countries to the developed ones according to its reflection on the developed countries especially the possibility of exploitation of this countries of the scientific accomplishment done by these immigrants .In addition to the role of these immigrants in increasing needed from the WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION according to the developed countries and avoiding the developing countries from

* **soudani.nadia0244@gmail.com**
** **arabarabah@yahoo.fr**

characteristic, we observe that their contribution is bad to these countries in those systems.

Keywords: Brain drain, Non-financial Flows of Knowledge, Intellectual Property, Intellectual Property Rights, global regimes of intellectual property.

مقدمة:

تعتبر الأنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية الوعاء الذي تصب فيه طلبات التسجيل المودعة من قِبل المخترعين والمكتشفين والباحثين في جميع المجالات والتخصصات، ويتم التسجيل من قِبل معظم الدول سواء أكانوا مقيمين بها أم غير مقيمين.

وقد ثبت من خلال الدراسات التي أجريت من قِبل الباحثين أن الدول النامية نسبة مساهمتها في الأنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية ضعيفة جدا؛ وذلك راجع إلى عدة عوامل تتعلق بالبحث العلمي، وأهم مشكلة هي هجرة الأدمغة والكفاءات من هذه الدول إلى دول أخرى، كما يفضل هؤلاء المهاجرون التسجيل في الأنظمة العالمية على التسجيل في الأنظمة الوطنية؛ وذلك بسبب ضعف هذه الحماية المقدمة، والذي يؤثر سلباً على إنتاجهم الفكري، وهذا بدوره يؤثر على المواهب الوطنية فيدفعها إلى الهجرة والبحث عن الأماكن التي تتوافر على الحماية لأفكارهم وإبداعاتهم. و تعد الدول المتقدمة المكان الذي يوفر الحماية الكافية لإنتاجهم الفكري، ومن هذا المنطلق تظهر أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية في استقرار الكفاءات البشرية.

مشكلة الدراسة: في ضوء ما تقدم يمكن صياغة السؤال الرئيس على النحو الآتي: **ما دور هجرة الأدمغة من الدول النامية في مساهمة هذه الدول في الأنظمة العالمية للملكية الفكرية؟**

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تحديد الواقع الذي وصلت إليه هجرة الأدمغة في الدول النامية، والوقوف على الأسباب التي تعود إليها، بالإضافة إلى بيان مدى مساهمة الدول النامية في الأنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية، وتحديد الأسباب التي أدت إلى ضعف مساهمتها، والوقوف على انعكاسات هجرة الأدمغة على مساهمة الدول النامية في الأنظمة العالمية للملكية الفكرية.

أهداف الدراسة:

يكمن الهدف من الدراسة في تحديد الأثر الذي يمكن أن يحدثه غياب الأدوات الحمائية وهيئات الحماية المتخصصة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية على تزايد هجرة الأدمغة في الدول النامية.

فرضيات الدراسة: من خلال هذه الدراسة تم إدراج الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: هجرة الأدمغة هي من أخطر أنواع الهجرة؛ وذلك لما يترتب عنها من انعكاسات على الجانب الاقتصادي للدول المرسلة للمهاجرين.

الفرضية الثانية: تعتبر هجرة الأدمغة من الدول النامية أقل ضرراً وأقل عدداً بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

الفرضية الثالثة: تعتبر الأنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية البديل الأمثل للهيئات والمكاتب المتخصصة بتسجيل الإنتاج الفكري في الدول النامية.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة لهجرة الأدمغة بمدى مساهمة الدول النامية في الإنتاج الفكري على المستوى العالمي.

منهج الدراسة: من خلال هذه الدراسة سنقوم باستعمال المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك من خلال تحليل تطور الإحصائيات المتعلقة بتطور عدد الطلبات المودعة في الأنظمة العالمية.

أدوات جمع وتحليل البيانات:

تم الحصول على البيانات الموجودة في هذا المقال من التقارير الدولية السنوية للمنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى موقع بيانات البنك الدولي، وتم تحليل البيانات بإجراء بعض المقارنات أحياناً، بالإضافة إلى تحليل الجداول والأشكال من خلال تطور الإحصائيات الموجودة فيها خلال السنوات المدرجة.

خطة الدراسة:

نطمح من خلال هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على واقع هجرة الأدمغة في الدول النامية، و أثر هجرة الأدمغة على الإنتاج الفكري في الدول النامية، وذلك من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: مدخل إلى هجرة الأدمغة

المحور الثاني: واقع هجرة الأدمغة في الدول النامية

المحور الثالث: الأنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية

المحور الرابع: انعكاسات هجرة الأدمغة على مساهمة الدول النامية في الأنظمة العالمية للملكية الفكرية.

المحور الأول: مدخل إلى هجرة الأدمغة

أولا: تعريف هجرة الأدمغة: هناك العديد من التعريفات الخاصة بهذه الظاهرة، نذكر منها:

* هجرة العقول البشرية هي:" غياب العناصر البشرية الحيوية، واللازمة لتحقيق العمليات الشاملة لمجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة من حياته، وهذا الغياب يؤدى إلى الهجرة أو الامتناع عن العودة بعد قضاء الفترة الزمنية، ويندرج ذلك تحت أصحاب الكفاءات العقلية النادرة، والخبرات العلمية العالية المستوى، والمهارات الدقيقة التي يشكل غيابها خطورة على حياة المجتمع في حاضره ومستقبله". (01)

* كما يعرفها البعض الآخر بأنها: "الهجرة الدائمة للكفاءات أو الفئات الأكثر تعليما وتأهيلا، عادة خريجي التعليم العالي وما فوقه، إلى خارج أوطانهم بحثا عن فرص أوسع في مجال تخصصاتهم، أو عن بيئة مجتمعية أكثر جاذبية ومستوى معيشة أفضل لها ولأسرها". (02)

* **حسب منظمة اليونسكو** هجرة العقول هي نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول، يتسم بالتدفق في اتجاه واحد ناحية الدول المتقدمة، أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيات. (03)

التعريف الشامل: من خلال ما تطرقنا إليه نستنتج أن هجرة الأدمغة هي نقل مباشر لأحد عناصر الإنتاج، وهو العنصر البشري المثقف والمتعلم والكفء، وفي الغالب يتم ذلك من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

ثانيا :أسباب هجرة الأدمغة: تتمثل هذه الأسباب فيما يأتي:

أ- العوامل الاقتصادية و الاجتماعية:

تؤدي العوامل الاقتصادية والاجتماعية دورا كبيرا في هجرة الكفاءات العلمية، حيث إن معظم الدول النامية تعاني من البطالة والمديونية، وانخفاض مستوى المعيشة؛ مما يؤدي إلى قلة مخصصات البحث العلمي وضعف رواتب العلماء. (04) بالإضافة إلى الاختلاف بين البلدان المهاجر منها والمهاجر إليها، وإلى موقف الأسر من المهاجرين ومستقبل أبنائهم. (05) وإلى انتشار التسيب والوساطة والمحسوبية.

ب-العوامل السياسية: وتتمثل في الضغط السياسي، وعدم الاستقرار السياسي، والذي يمكن أن يدفع إلى هجرة الأدمغة.(06)

ج-العوامل التقنية والعلمية: تعتبر الفجوة التقنية بين الدول المتقدمة والدول النامية سببا أساسيا في هجرة الأدمغة، بالإضافة الى قلة مشاريع ودراسات ومؤسسات البحث العلمي، والتي تمثل الأرضية الأساسية للتقدم التكنولوجي في الدول المتقدمة (07)، كما أن الدول النامية لا تعطي العناية الكافية

بمجال البحث والتطوير، ويتجلى ذلك من خلال مخصصات الإنفاق على هذا المجال، والجدول رقم (01) يظهر ذلك.

رابعا: انعكاسات هجرة الأدمغة على الدول النامية: تفرز هجرة العقول والكفاءات العلمية إلى البلدان المتقدمة عدة آثار سلبية على واقع التنمية في بلدانها الأصلية، وتمتد كذلك إلى التعليم والتدريب؛ وبناء على ذلك فإن المخاطر المترتبة عن هجرة العقول والكفاءات العلمية ذات تأثيرات مركبة، كونها تعد خسارة فادحة في ميادين عديدة، من أهمها :

أ–خسارة في مجال التعليم: تؤدي هجرة العقول إلى توسيع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، فهي تؤدي إلى حرمان دولهم من الاستفادة من إبداعاتهم الفكرية والعلمية في مختلف المجالات.

ب–الخسائر الاقتصادية: تتجسد من خلال تكريس ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية لفكرة التبعية للبلدان المتقدمة، وإبراز مظاهر التبعية في هذا المجال بالاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، إضافة إلى انخفاض النمو والإنتاجية نتيجة انخفاض رصيد رأس المال البشري. (08)

ج–الخسائر المالية: وتتجسد في الهدر المالي الكبير الذي تكلفه هجرة العقول، حيث إن الأخصائيين اليابانيين يقدرون كلفة تكوين" الدماغ" الواحد بما يعادل 125000 دولار، أو قرابة 10 كيلوغرامات من الذهب الإبريز، هذا دون أن نأخذ بالحسبان ما سينتجه هذا العالم في المستقبل، وما سيساهم به في رقي بلاده على مختلف المستويات. (09)

د–خسائر بشرية: تؤدي هجرة الأدمغة إلى تقليص حجم قوى العمل الإنتاجية كماً ونوعاً، واستنزاف الكفاءات الضرورية. (10) وهذا ما يؤدي إلى زيادة الضغوط على باقي العاملين في البلد، فيزداد حجم العمل الملقى على عاتقهم، وتسوء ظروفهم، وتضطر الدولة إلى استيراد الخبرات العلمية الأجنبية لتلافي النقص الحاصل جراء هجرة الكفاءات منها. (11)

أما بالنسبة للآثار الإيجابية لهجرة الأدمغة فيمكننا إدراجها فيما يلي:

أ–**تحويلات المهاجرين المالية (*Remittances*):** إن تدفق التحويلات المالية والعملات الصعبة إلى الدول المصدرة للمهاجرين، والتي يمكن اعتبارها كمساعدات شخصية لأهلهم، وبذلك فإن البلدان الأصلية تستفيد ماليا نتيجة عمل أبنائها من ذوي الكفاءات العلمية والمهنية في بلاد المهجر، ويمكنها أن تستفيد من هذه الأموال من خلال القيام بنشاطات تنموية واستثمارية في الوطن الأصلي، وقد أثبت تقرير البنك الدولي الصادر سنة 2006 أن تحويلاتهم المالية إلى تلك الدول وصل إلى حوالي 225 مليار دولار سنة 2005، كما يؤكد البنك الدولي في أحدث إصدار له في

تقريره "موجز الهجرة والتنمية" أن التحويلات النقدية للمهاجرين من البلدان النامية بلغت ما يقارب 435 مليار دولار سنة 2014. [12]

ب- المشاركة في التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر: للمهاجرين ذوي المهارات العالية فوائد اقتصادية أكثر إيجابية لبلدانهم، من خلال مشاركتهم في التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتبر تجربة شركات تكنولوجيا المعلومات الهندية، التايوانية والصينية أكبر دليل على أن المهاجرين ذوي المهارات العالية يمكن استخدام معرفتهم في بلدهم الأصلي. [13]

ج- التدفقات غير المالية أو المعرفية: *Non-financial Flows of Knowledge* بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي إلى الأسر والشركات في بلدانهم الأصلية، فكثيرا ما يقال إن المهاجرين ذوي المهارات العالية يمكن لبلدانهم الاستفادة منهم من خلال نقل المعرفة ، ولكن لا يمكننا أن نقدر ونضع قيمة نقدية لعملية نقل المعرفة. [14]

المحور الثاني: واقع هجرة الأدمغة في الدول النامية

أولا- تطور هجرة الأدمغة في الدول النامية: يعيش في البلدان المتقدمة ثلثا عدد الأشخاص ذوي المهارات العالية المهاجرين من البلدان النامية، أما الثلث الباقي فيعيش في البلدان النامية.

كما أثبتت الإحصائيات أن من بين الحاصلين على التعليم الجامعي في أقل البلدان نموا، يرحل شخص من كل خمسة أشخاص للعمل في مكان آخر، مقابل شخص واحد من كل 25 شخصا في حالة الدول المتقدمة. [15] وتشير بعض الإحصائيات إلى أنه خلال الفترة 1965-1971 هاجر من الدول النامية إلى ثلاث دول متطورة، تحتل المركز الأول في عملية سرقة الأدمغة، حوالي 222438 شخصا بين عالم وطبيب ومهندس، أي حوالي 80% منهم هاجروا إلى الو. م. أ، بما يعادل 176838 شخصا، والباقي إلى كندا بما يقارب 33110، وإلى بريطانيا 12490 شخصا، وقد ازداد عددهم، حيث هاجر في سنة 1972 حوالي 39106 شخصا إلى الو .م .أ. [16].

أما بالنسبة للدول النامية فقد وصل عدد المهاجرين النازحين في سنة 2010 إلى 171.6مليون مهاجر، أو ما نسبته 3% من السكان، وكانت وجهتهم البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة 40.8%، والبلدان المرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة 13.2%، والنسبة الباقية بين الدول النامية؛ أما بالنسبة للمهاجرين الوافدين فقد وصل عددهم في نفس السنة إلى 80.5مليون مهاجر، أي ما نسبته 1.4 % من السكان [17]؛ أما في سنة 2013 فقد بلغ عدد المهاجرين إلى ما يقارب 232 مليون مهاجر دولي يشكلون 3.2% من جملة سكان العالم في سنة 2013. [18]

أما ذوو المهارات المهاجرون من البلدان النامية ففي سنة 2004 قدر عددهم بمليون شخص، يعيشون ويعملون في بلدان متقدمة، ما جعلهم يمثلون نسبة 15 % [19]؛ أما بالنسبة لاستنزاف أدمغة المخترعين في الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى2010، فإن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، ومنطقة إفريقيا تعاني من أشد درجات استنزاف أدمغة المخترعين، بنسب تتراوح بين 32 و42 % في كلتا الفترتين؛ بينما تتراوح معدلات الهجرة المغادرة في القارات الأخرى بين 10 و13 %، باستثناء أمريكا الشمالية التي لا يزيد المعدل فيها عن 3 %. [20]

ثانيا- اتجاهات هجرة الأدمغة: وتتمثل فيما يلي:

1-البلدان الأكثر إرسالا للأدمغة: إن معدل هجرة المخترعين النازحين من بلدان الدخل المرتفع خلال الفترة 2001-2010 لم يبلغ إلا 4.99 % و5.92 % على الترتيب، وكانت النسبة أعلى بكثير في حالة بلدان الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى والمتوسط الأعلى، حيث بلغت 87.56 %و53.07 % و30.30 % على الترتيب.

وتعتبر كل من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، ومنطقة إفريقيا بدرجة أشد، تعاني من أشد درجات استنزاف أدمغة المخترعين، بنسب تتراوح بين 32 و42 % في نفس الفترة المذكورة سابقا؛ بينما تتراوح معدلات الهجرة المغادرة في القارات الأخرى بين 10 و13 %، باستثناء أمريكا الشمالية التي لا يزيد المعدل فيها عن 3 % [21]. وتعتبر بلدان الدخل المنخفض والمتوسط، ولاسيّما الدول الإفريقية، أشد الدول استنزافا لهجرة الأدمغة، إضافة إلى بعض الدول مثل أمريكا اللاتينية وآسيا.

وتعتبر كل من الصين والهند من أكثر الدول إرسالا للمهاجرين، بالإضافة إلى روسيا وتركيا وإيران ورومانيا والمكسيك. [22]

2-البلدان الأكثر استقبالا للأدمغة: تبين إحصائيات سنة 2000 أن الأغلبية الساحقة من المهاجرين تستميلهم البلدان الناطقة بالإنكليزية. وفي الواقع أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أيضا وأستراليا وكندا هي أكبر البلدان المستقبلة للعمال ذوي المهارات العالية. ورغم أن بلداناً أخرى مثل فرنسا وسويسرا تتلقى عددا كبيرا من العلماء والمهندسين، إلا أنه لا يمكن مقارنتها بحجم تدفقات المهاجرين نحو تلك البلدان الناطقة بالإنكليزية. [23] كما تظهر إحصاءات الفترة 2001-2010 أن 95.34 % من المخترعين المهاجرين مستقرون في إحدى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأن 97.7 %منهم مستقرون في اقتصاد مرتفع الدخل. وتستأثر أمريكا الشمالية بأكبر حصة من هذه الأرقام، حيث يقطن 59.30 % من المخترعين المهاجرين في أمريكا

الشمالية، ويقطن 31.87 % منهم في أوروبا. وعلى المستوى القطري، بالنسبة إلى الفترة 2001-2010 استقبلت الولايات المتحدة أغلبية المخترعين المهاجرين، حيث بلغت نسبتهم فيها 57.17%، ومن البلدان التي ترتفع فيها نسب المخترعين المهاجرين بعد الولايات المتحدة ألمانيا بنسبة تصل إلى 7.44 %، وسويسرا بـ6 %، والمملكة المتحدة 4.63 %.

المحور الثالث: الأنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية

أولا- تعريف حقوق الملكية الفكرية: لقد تعددت التعاريف التي تناولت موضوع الملكية الفكرية، نذكر منها ما يلي:

* تنطوي عبارة الملكية الفكرية على كل ما له علاقة بإبداعات العقل البشري، كالاختراعات والأعمال الأدبية والفنية والشعارات والرموز والأسماء والرسوم المستخدمة في التجارة. (24)

* تعرف الملكية الفكرية وفقا للمنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية (الويبو) بأنها كل ما ينتجه الفكر الإنساني من اختراعات وإبداعات فنية، وغيرها من نتاج العقل الإنساني. (25)

* حقوق الملكية الفكرية هي الحقوق التي يمنحها المجتمع إلى الأفراد والمنظمات بصورة رئيسة للأعمال الإبداعية، والمتمثلة في: الاختراعات، والأعمال الأدبية والفنية، والرموز والأسماء والصور والتصاميم المستعملة في التجارة، فهي تعطي المبدع الحق في منع الآخرين من استعمال ملكيته استعمالا غير مصرح به لمدة محددة من الوقت. (26)

من خلال التعاريف المتناولة يمكننا إعطاء التعريف التالي: يقصد بحماية الملكية الفكرية توفير الحماية وإعطاء الحق لصاحبه على كل ما ينتجه الفكر الإنساني من اختراعات وإبداعات فنية، وغيرها من نتاج العقل الإنساني.

ثانيا- أصناف حقوق الملكية الفكرية: تنقسم حقوق الملكية الفكرية إلى صنفين هما:

1-**الملكية الصناعية:** تشمل حماية الملكية الصناعية سبعة أنواع هي: براءات الاختراع، العلامات التجارية، التصاميم الصناعية (النماذج الصناعية)، المؤشرات الجغرافية، التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة، الأسرار التجارية، الرقابة على الممارسات غير التنافسية في التراخيص التعاقدية.

2-الملكية الأدبية: وهي حقوق النشر والتأليف، حيث تمنح حقوقا مقتصرة على المبدعين لأعمال أدبية وعلمية وفنية أصيلة، وهي تمنع فقط النسخ، وليس الاشتقاق المستقل.

ثالثا- أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية: أصبحت حماية حقوق الملكية الفكرية الشغل الشاغل لكثير من الدول والهيئات الدولية، ولاسيّما بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية وما صاحبها من ثورة معلوماتية وتكنولوجية وانفتاح اقتصادي، وذلك كله من أجل حماية حقوق أصحابها، إضافة إلى

محاولتها الوصول إلى استغلال عقلاني لهذه المنتجات الفكرية؛ وذلك راجع للأهمية الكبيرة لهذه الحقوق، كما تؤدي حقوق الملكية الفكرية دورا مهماً في:

* عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع. (27)

* حماية حقوق المبدعين من التعدي على ملكيتهم الفكرية دون الحصول على إذن مسبق. (28)

* ضمان حقوق المخترعين والمبدعين وأصحاب الملكية الفكرية بشكل عام في بلدان العالم أجمع، فهي تعد شرطا لازما لتشجيع الإبداع وتقدمه وتنميته. (29)

* تفعيل الأنشطة الاقتصادية التي تجد في الحماية المتوافرة جدوى اقتصادية مرتفعة ومضمونة. (30)

* أداة فعالة لتشجيع الابتكارات التي تتم داخل الجامعات ومراكز البحوث، ووسيلة لإتاحة المعرفة للعلماء والباحثين داخلها، ووسيلة لإتاحة المعرفة. (31)

المحور الرابع: انعكاسات هجرة الأدمغة على مساهمة الدول النامية في الأنظمة العالمية للملكية الفكرية

أولا- أثر هجرة الأدمغة على الإنتاج الفكري في الدول النامية

1-انعكاسات هجرة الأدمغة على الطلبات المودعة لتسجيل براءات الاختراع: تشير الإحصاءات العالمية إلى أن الدول النامية تواجه تحديات خطيرة في الوقت الراهن، نتيجة استنزاف الدول المتقدمة لأدمغتها ذات المستويات الرفيعة، والكفاءات العلمية النادرة، مما يعد نقلا معاكسا للتقنية الوطنية، وهذا النوع من الهجرة يؤثر سلبا على المستقبل الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول، حيث إنه يوجد في العالم حوالي 35 مليون براءة اختراع وأن الدول النامية لا تملك سوى 6 %فقط، وأن 17% من هذه البراءات ترجع إلى مواطني الدول النامية، وأن الدول النامية لا تمتلك سوى 1% من مجموع براءات الاختراع في العالم حسب إحصاءات سنة 2011. (32)

2-تعميق فجوة التقنية في الدول النامية: تحصل الدول النامية على التقنيات اللازمة لها من الدول المتقدمة بتكاليف عالية بلغت في أواخر الستينيات بليون ونصف البليون دولار، ثم ارتفعت إلى ما يقرب من عشرين بليون دولار في أوائل الثمانينيات، وتقدر هذه التكاليف إلى ما يقرب من مائتي بليون دولار في سنة 2010، ويرجع ذلك إلى أن الدول الصناعية المتقدمة تمتلك 95% من مجموع رصيد التقنية في العالم، و94.8% من مجموع التقدم العلمي العالمي، وهذا ما يفسر اتساع الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية .(33)

3--**عدد الباحثين:** توضح بيانات الأمم المتحدة أن الدول الصناعية المتقدمة، والتي يمثل عدد سكانها نحو 30 %من إجمالي السكان في العالم تصل نسبة الباحثين فيها إلى 87.4% من مجموع

الباحثين في العالم، بينما تصل نسبة عدد الباحثين في دول العالم الثالث إلى نحو 12.6% فقط من إجمالي الباحثين. [34] والجدول رقم (02)يبين عدد الباحثين العاملين في مجال البحث والتطوير في بعض الدول النامية.

4–ريع الملكية الفكرية ودفع رسوم الترخيص: لقد ازدادت مدفوعات ريع الملكية الفكرية ورسوم الترخيص من نحو 143 بليون دولار إلى 254 دولار بين سنتي 2005 و2012، بزيادة تقدر بـ77%، وقد وصلت مدفوعات البلدان النامية في شرق آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نسبة 162% و83% على التوالي، أما في إفريقيا فقد وصلت النسبة إلى75% [35] والجدول رقم (03) يبين تطور مدفوعات ريع الملكية الفكرية ورسوم الترخيص كنسبة من المجموع العالمي من سنة 2005 حتى 2012.

ثانيا- أثر هجرة الأدمغة من الدول النامية على مساهمتها في الأنظمة العالمية للملكية الفكرية

1– أثر هجرة الأدمغة من الدول النامية على مساهمتها في معاهدة التعاون بشأن البراءات

لقد بلغ العدد الإجمالي للإيداعات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات في سنة 2013، ما قيمته 300 205؛ مما يعد نموا بنسبة 5.1 % مقارنة بسنة 2012. [36] أما بالنسبة لسنتي 2014 و2015 فيتوقع أن تصل عدد الطلبات المودعة إلى ما يقارب 193500 و 199600 طلباً خلال السنتين على الترتيب، وبزيادة تقدر بـ 3.4% و 3.2% على التوالي. [37]

أ–في سنة 2011: أعلى نمو سجلته الصين واليابان وجمهورية كوريا، حيث ارتفعت بنسبة 33.4%، 21%، 8%، على الترتيب. وبلغت حصة آسيا من طلبات البراءات بموجب المعاهدة 38.8% في سنة 2011؛ أما أوروبا وأمريكا الشمالية فقد وصلت نسبة الطلبات إلى 30.9% و28.3 %؛ أما في الدول الناشئة فقد زادت عدد الطلبات الدولية المقدمة من: [38] الاتحاد الروسي نسبة 20.8%، البرازيل نسبة 17.2%، تركيا 12.7%، الهند 11.2%.

ب– في سنة 2012: حافظت الدول الآسيوية الثلاث: اليابان والصين وجمهورية كوريا على مكانتها في سنة 2012، باعتبارها أكبر كتلة مودعة بنسبة 38.1% من مجموع الطلبات الدولية، مقابل 29.8% من أوروبا، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتمثل نسبتها 26.3%. [39]

ج– في سنة 2013: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والصين وراء نمو إيداع طلبات البراءات الدولية في سنة شهدت مستويات قياسية ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية والصين في دفع نشاط إيداع طلبات البراءات عن طريق "الويبو"، ليصل إلى مستوى قياسي في سنة 2013، إذ تجاوز عدد طلبات البراءات الدولية السنوية، لأوّل مرّة، مستوى 000 200 طلب. وشهدت الولايات المتحدة

الأمريكية نموا قُدر بـ56 %، أما الصين فوصلت نسبة النمو إلى 29 % من إجمالي النمو المسجل في الطلبات المودعة بناء على معاهدة البراءات. كما تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية، بإيداعها 239 57 طلبا في سنة 2013 من تجاوز المستوى القياسي الذي بلغته قبل حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة 2007، وهو 046 54 طلبا، وتجاوزت الصين ألمانيا لتصبح ثالث أكبر مستخدم لنظام معاهدة البراءات بعد اليابان، وتظل الولايات المتحدة الأمريكية أنشط مستخدمي النظام .[40]

د- الدول النامية الأكثر إيداعا :تعتبر الصين من بين البلدان النامية الأكثر إيداعا للطلبات بناء على معاهدة البراءات، حيث شهدت زيادة بـ15.6 %، وبقي معدل نموها مماثلا للمعدل الذي سجلته في سنة 2012، وتلتها الهند بـ 1392طلبا، والتي أصبحت من أكبر مستخدمي نظام معاهدة البراءات من ضمن البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، ثم تركيا بـ835 طلبا، والبرازيل بـ661 طلبا، وجنوب إفريقيا بـ350 طلبا، وماليزيا بـ310 طلبا، والمكسيك بما يعادل 233 طلبا. ومن بين تلك البلدان والتي شهدت زيادة في معدل نمو الطلبات نجد تركيا التي وصل بها معدل نمو الطلبات إلى 56.1 %، ويعتبر أسرع نمو في الإيداعات، متبوعة بالمكسيك بمعدل يقدر بـ 22 %، وبعدها البرازيل بمعدل 12.2 %. والجدول رقم (04) يبين أكثر الدول النامية إيداعا خلال الفترة 2010-2015.

2- أثر هجرة الأدمغة من الدول النامية على مساهمتها في معاهدة التعاون بشأن البراءات(نظام مدريد)

لقد شهدت الطلبات المودعة ضمن معاهدة التعاون بشأن البراءات (نظام مدريد) تطورا مستمرا خلال السنوات الأخيرة، كما يلي:

أ-**في سنة 2011**: شهدت ارتفاعا في عدد الطلبات الدولية للعلامات التجارية، بناء على نظام مدريد، حيث بلغت 42270 طلبا، بزيادة قدرها 6.5% مقارنة بسنة 2010.

ب-**في سنة 2012**: تسلّم المكتب الدولي 532532 طلبا، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 3.6% مقارنة بسنة 2011، وبلغت الزيادة من سنة 2010 إلى سنة 2011 نسبة 26.7 %. [41]

ج- **في سنة 2013**: لقد زادت طلبات العلامات التجارية الدولية المودعة بناء على نظام مدريد لتصل إلى 829 46 طلبا في سنة 2013، وهو أكبر عدد يسجل على الإطلاق، مما يعد نموا بنسبة 6.4 % مقارنة بسنة 2012 .

د–الدول النامية الأكثر إيداعا: لقد بلغت النسبة المئوية من الطلبات الدولية الواردة من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا في نظام مدريد في سنة 2011 إلى 7.4%؛ أما في سنة 2012 فقد وصلت نسبتها إلى 7%، وقد وصلت نسبة الطلبات الدولية لها في سنة 2013 إلى 6.8%. [42] وقد أودعت الصين أكبر عدد من الطلبات الدولية للعلامات التجارية في الدول النامية بما يقارب 2359 طلبا، وتعد أيضا تركيا من أكبر مستخدمي نظام مدريد، حيث أودعت 1213 طلبا، كما أودعت المكسيك 46 طلبا، والهند 41 طلبا.[43]

3– أثر هجرة الأدمغة من الدول النامية على مساهمتها في نظام لاهاي للتسجيل الدولي للتصاميم الصناعية:

يشهد نظام لاهاي نموا مطردا وإن كان بطيئا، حيث انطلق من عدد قليل نسبيا من الطلبات الدولية، وفي سنة 2012 ازداد عدد الطلبات الدولية بنسبة 3.5%.[44] ولقد تحققت نتائج جيدة في سنة 2011، حيث ارتفع عدد التسجيلات الدولية بناء على نظام لاهاي بنسبة 6.6% ليبلغ 2636 طلبا.[45]وارتفع عدد طلبات التصاميم الصناعية الدولية المودعة بناء على نظام لاهاي ليبلغ 2 990 طلبا في سنة 2013، وهو رقم قياسي، وهذا يعد نموا بنسبة 14.8 % مقارنة بسنة 2012. وتمكنت سويسرا بإيداعها 662 طلبا من تجاوز ألمانيا التي أودعت 643 طلبا، لتصبح أكبر مستخدمي النظام. [46]

أما بالنسبة لتوقعات طلب التسجيلات في نظام لاهاي خلال السنوات 2014 و2015 وحتى 2016 فهي كالآتي: 9300طلبا، 10000طلبا، وأخيرا 10400طلبا، بنسب نمو تقدر بـ 17%، 6.8%، 4.8% على الترتيب. [47] ولقد بلغ عدد الطلبات الواردة من البلدان النامية ومن أقل البلدان نموا إلى نظام لاهاي في سنة 2010 إلى 12 طلبا، أما في سنة 2011 إلى 20 طلبا، أما الطلبات الواردة من هذه البلدان فقد وصلت إلى 16 طلبا في سنة 2012، أما في سنة 2013 فقد تم تسجيل 22 طلبا من قبل البلدان النامية ومن البلدان الأقل نموا. [48]

وبالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، فقد أودعت تركيا أكبر عدد من طلبات لاهاي بما يعادل 70 طلبا ، تليها بلغاريا بـ 22 طلبا، ثم الصين بـ 18 طلبا.

الخاتمة:

تعتبر هجرة الأدمغة من الدول النامية أكبر مشكلة تواجهها هذه الدول، حيث إن آثارها السلبية تطغى على الآثار الإيجابية لهذه الظاهرة، ويعتبر أكبر أثر هو تأثيرها على التنمية في هذه الدول، حيث تعتبر فرصة ضائعة أمام هذه الدول، وذلك لعدم استفادتها من خبراتها، وهذا ما أثر على الإنجازات العلمية المسجلة من قبل الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

1-النتائج المتوصل إليها:

– تعتبر الدول النامية هي المصدرة للأدمغة المهاجرة؛ وذلك راجع لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، وهذا النوع من الهجرة يعتبر أخطر أنواع الهجرة، كما أن لها أثاراً تتأرجح بين الإيجابية والسلبية.

– حقوق الملكية الفكرية هي كل ما ينتج ذهنيا أو فكريا، وهي تنقسم إلى قسمين: حقوق الملكية الصناعية، وحقوق الملكية الأدبية والفنية.

– الأنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية تتكون من أكبر الدول المتقدمة، والتي تتميز بغزارة إنتاجها الفكري، وبذلك تعتبر هذه الدول هي المهيمنة على الأنظمة العالمية للملكية الفكرية، في حين أن الدول النامية إنتاجها الفكري قليل جدا.

– عدم توافر الحماية اللازمة للممتلكات الفكرية في الدول النامية من بين أهم الأسباب التي تؤدي بالأدمغة إلى الهجرة إلى دول تقدّر إنتاجهم وتحميه، لذلك نلمس من خلال اتجاهات الهجرة لهذه الأدمغة أنها تتجه إلى الدول المتقدمة، والتي بدورها تمتلك أكبر الهيئات والمؤسسات التي تقوم بدور الحماية.

2-اختبار الفرضيات:

– **الفرضية الأولى خاطئة؛** حيث تعتبر هجرة الأدمغة أخطر أنواع الهجرة، لأنها تنعكس على جميع المجالات، ولاسيّما المجال المعرفي والتكنولوجي، والذي بدوره يؤدي إلى تطور المجالات الأخرى كالمجال الاقتصادي، فلو بقيت الأدمغة في دولها لأصبح لها اختراعات وتكنولوجيا متطورة، ولما لجأت إلى الدول المتقدمة في توفيرها.

– **الفرضية الثانية صحيحة؛** حيث تعتبر الدول النامية المصدر الأساسي والرئيس لهجرة الأدمغة، وذلك راجع إلى عدم تشجيع هؤلاء المهاجرين، وعدم توفير الظروف الملائمة لعملهم، وعدم توفير الحماية لهم ولاختراعاتهم، وبالمقابل فهي الأكثر ضررا، حيث تحرم هذه الدول من اكتشافات واختراعات مهاجريها الذين أنفقت عليهم مبالغ باهظة من أجل تكوينهم.

– **الفرضية الثالثة صحيحة**؛ لأن الأنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية هي أنظمة تعمل ضمن هيئة دولية متخصصة، وهي المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وهي تخضع لقوانين وتشريعات لا يمكن اختراقها أو انتهاكها، وبذلك فهي أحسن بكثير من المكاتب المتخصصة بتسجيل الإنتاج الفكري في الدول النامية.

– **الفرضية الرابعة خاطئة**؛ لأن هناك علاقة وطيدة بين هجرة الأدمغة من الدول النامية ومدى مساهمة هذه الدول في الإنتاج الفكري العالمي، وهذا يظهر جليا في عدد الطلبات المودعة في هذه الدول، والتكاليف التي تتكبدها هذه الدول في الحصول على بعض الاختراعات، وعدد الباحثين في هذه الدول.

3– التوصيات و الاقتراحات:

يجب على الدول النامية أن تعمل على الحد من ظاهرة هجرة الأدمغة، وتوفير الحماية الكافية لحماية اختراعات واكتشافات المواهب الوطنية، لأن عدم توفير الحماية سيزيد من تفاقم المشكل، فالكل يبحث عن إثبات ذاته وحماية إنتاجه الفكري من السرقات والانتهاكات والتقليد، وهذا من شأنه أن يزيد في إضعاف مساهمة الدول النامية في الأنظمة العالمية للملكية الفكرية، وبذلك يجب على هذه الدول العمل على:

– إيجاد طرق لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والسياسية في هذه الدول.

– إقامة شراكة أو تعاون مع الدول المتقدمة، من أجل الاستفادة من خبرات الكفاءات المهاجرة من جهة، والمساعدة على توفير متطلبات واحتياجات هؤلاء المهاجرين في الدول المتقدمة من جهة أخرى.

– التعاون بين الدول النامية فيما بينها، وبين الدول النامية والدول المتقدمة، من أجل إيجاد حلول مشتركة للحد من تفاقم هجرة الأدمغة، وتحقيق الاستفادة لجميع الاطراف دون إهمال أي طرف.

–تحسين الإجراءات وسن القوانين والانضمام إلى المنظمات الدولية من أجل توفير الحماية الكافية للمنتجات الفكرية، أي العمل على توفير الأطر القانونية لحماية حقوق الملكية الفكرية للمهاجرين.

الجداول

الجدول رقم (01): الإنفاق على البحث والتطوير (%)من إجمالي الناتج المحلي في بعض الدول النامية

الدولة/السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البرازيل	0,98	0,95	0,89	0,97	1,00	1,09	1,11	1,16	1,16
الصين	1,070	1,13	1,22	1,32	1,38	1,39	1,46	1,70	1,75
المكسيك	0,43	0,39	0,39	0,41	0,37	0,37	0,40	0,43	0,47
سنغافورة	2,09	2,04	2,13	2,19	2,16	2,36	2,83	2,42	2,092

المصدر: البنك الدولي، بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني:

http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.GSR.ROYL.CD

تاريخ الاطلاع:22-11-2014.

الجدول رقم (02): الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص) في بعض الدول النامية

الدولة/ السنة	2007	2008	2009	2010	2011
الصين	1066,72756	1185,95467	852,77564	890,44101	963,20314
مصر	665,00446	462,68129	457,93539	455,74997	523,58117
العراق	366,62384	377,5761	399,42713	414,98748	425,88792
المكسيك	334,09725	327,38581	369,10832	382,10277	386,43167

المصدر: البنك الدولي، بيانات البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

الجدول(03): تطور مدفوعات ريع الملكية الفكرية و رسوم الترخيص كنسبة من المجموع العالمي(2005- 2012)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إفريقيا	1.1	1.2	1.3	1.2	1.1	1.1	1.1	1.1
بلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادي النامية	6.7	7.2	7.7	7.6	7.6	8.6	8.8	9.9
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	3.3	3.5	3.3	3.0	3.3	2.9	3.1	3.4
الاتحاد الأوروبي	40.3	41.0	41.8	45.1	45.7	42.4	42.7	39.4
الولايات المتحدة	17.8	16.6	15.6	14.1	14.5	14.3	14.2	15.7

المصدر: الاتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة، الابتكار ونقل التكنولوجيا لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية في إفريقيا- التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع و المفضية إلى التحول في إفريقيا، الدورة السابعة والأربعون للجنة الاقتصادية لإفريقيا، أبوجا، نيجيريا، 29 و30 مارس 2014، ص6.

جدول(04):إيداعات بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات في بعض البلدان النامية الأكثر إيداعا (2005- 2012)

الدولة/السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البرازيل	487	535	573	612	651	689
الصين	12337	13949	15618	17523	19457	21348
الهند	1378	1523	1613	1709	1805	1900
سنغافورة	642	680	720	760	799	838

المصدر: فرانسيس غري، البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013، ص203.

الهوامش:

(01): إلهام إسماعيل محمد شلبي، ماجدة محمد إسماعيل، دليل حقوق الملكية الفكرية" معيار المصداقية والأخلاقيات" وحدة ضمان الجودة، ciqap مشروع التطوير المستمر والتأهيل للاعتماد، جامعة حلوان، 2010، ص23-24.

(02): هاجر بغاضة، حقوق الملكية الفكرية والمؤشرات الجغرافية، مذكرة سياسات رقم 20، المركز الوطني للسياسات الزراعية، تشرين الثاني 2006، مصر، ص2

(03):برنامج تعزيز حكم القانون في بعض الدول العربية- مشروع تحديث النيابات العامة- ندوة إقليمية حول جرائم الملكية الفكرية، البحرين، 13-14- أفريل 2008، ص7.

(04): المنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية، استراتيجية المكاتب الخارجية للويبو، لجنة البرنامج والميزانية الدورة الحادية والعشرون، جنيف، من 9 إلى 13 سبتمبر 2013، وثيقة من إعداد الأمانة، 31 يوليو 2013، ص13-15.

(05): معلومات عامة عن الدول الأعضاء في المنظمة الإفريقية للملكية الفكرية(OAPI) **وثيقة من إعداد المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2014**، على الموقع الإلكتروني:

http://www.wipo.int/wipolex/ar/outline/oapi.html

(06) : ISLAMIC DEVELOPMENT BANK, *BRAIN DRAIN IN IDB MEMBER COUNTRIES: Trends and Developmental Impact* IDB Occasional Paper No. 12, Rabi Thani1427H (May 2006)p13.

(07): الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية، الملكية الفكرية، على الموقع الإلكتروني: http://www.afpipr.net/property.aspx/ تاريخ الاطلاع: 18-08-2014.

(08): أميرة محمد عمارة، هجرة العقول وأثرها في النمو الاقتصادي في مصر، بحوث عربية، العدد 63-64 صيف- خريف 2013، ص20.

(09) :أحمد عارف العساف، محمود حسين الواري، اقتصاديات الوطن العربي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2010، ص48.

(10): حنان يوسف، هجرة العقول العربية واقع وآفاق هجرة العمالة العربية في ضوء الشراكة الأورو متوسطية، القاهرة، 30 / 10 – 1 / 11 / 2006، المنظمة العربية للتعاون الدولي

(11): أميرة محمد عمارة، مرجع سبق ذكره، ص20.

(12): البنك الدولي، التحويلات النقدية للبلدان النامية ستنمو 5 في المائة هذا العام، واشنطن 6 أكتوبر/تشرين الأول، 2014، على الموقع الإلكتروني:

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2014/10/06/remittances-developing-countries-five-percent-conflict-related-migration-all-time-high-wb-report

تاريخ الاطلاع: 26-10-2014.

John Gibson, University of Waikato ,David McKenzie, World Bank# :)13(Microeconomic Evidence from Five Countries, Development Research Group Finance .16and Private Sector Development Team, August 2010, P

8.1 John Gibson, , opcit , P.)14

(15): مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد، تقرير أقل البلدان نموا لعام 2012، حقائق وأرقام، جنيف 26 نوفمبر 2012، ص2.

(16): أحمد عارف العساف، محمود حسين الواري، اقتصاديات الوطن العربي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2010، ص44.

(17): البنك الدولي، كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات 2011، الإصدار الثاني.

(18): جامعة الدول العربية ، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية –الهجرة الدولية والتنمية، 2014، ص1.

(19): مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاونكتاد، 19 جانفي 2007، نيويورك، ص2.

(20): المنظمة العالمية للملكية للفكرية، ملخص دراسة استنزاف الأدمغة – عملية تتبع جغرافي، اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، الدورة الثانية عشر، جنيف، من18 إلى 21نوفمبر2013، 3أكتوبر2013، من إعداد الأمانة ومراجعة الأستاذ الدكتور فرانسيسكو ليسوني، فريق الأبحاث الاقتصادية النظرية والتطبيقية بجامعة بوردو 4، ص5.

(21): المرجع السابق نفسه، ص5.

(22): المرجع السابق نفسه، ص7.

(23): المنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية الويبو، ملخص حلقة العمل "الملكية الفكرية والتنقل الدولي للعاملين في مجال المعرفة وهجرة الأدمغة" الدورة الثانية عشر، جنيف، من18 إلى 21نوفمبر2013، التاريخ: 7أكتوبر2013، ص2-3.

Qu'est-ce Que la Propriété Intellectuelle ?,Publications de l'organisation : (24) Mondiale de la Propriété Intellectuelle, Publication N°450 (F) (Genéve :OMPI), p2.

(25):صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، التعاون العربي في مجال الملكية الفكرية، الفصل الثاني عشر، 2013، ص262.

(26): تقرير لجنة حقوق الملكية الفكرية، دمج حقوق الملكية الفكرية في سياسة التنمية، الناشر لجنة حقوق الملكية الفكرية، بواسطة الإدارة البريطانية للتنمية الدولية، لندن، عام 2003، ص28، على الموقع الإلكتروني:

http://www.iprcommission.org

(27): مركز تدريب الملكية الفكرية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: تاريخ الاطلاع:2014/07/07، على الموقع الإلكتروني:*http://www.gccip.org/Ar/Pages/ICTIP.aspx*

(28): إصدار خاص بمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية، الملكية الفكرية تصميم المستقبل، 26 أفريل 2011.

(29): دراسة حول حقوق الملكية الفكرية صادرة عن الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بعنوان" الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة: حقوق الملكية الفكرية"، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

(30): السيد فضل ضاهر، أهمية الملكية الفكرية على الأصعدة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، أعمال الندوة الإقليمية حول" جرائم الملكية الفكرية"، برنامج تقرير حكم القانون في بعض الدول العربية- مشروع تحديث النيابات العامة، البحرين 13-14 أفريل 2008،ص2

(31): إلهام إسماعيل محمد شلبي، ماجدة محمد إسماعيل، دليل حقوق الملكية الفكرية "معيار المصداقية والأخلاقيات" وحدة ضمان الجودة، مرجع سبق ذكره، ص23-24.

(32): رحيم هادي الشمخي، مخاطر هجرة الأدمغة العربية إلى أوروبا لماذا تهاجر الكفاءات العربية إلى الخارج؟، 3 يناير، 2013 .

https://www.facebook.com/dRhymHadyAlshmkhy/posts/144403329045926

تاريخ الاطلاع:28-11-2014.

(33): المرجع السابق نفسه. (34): المرجع السابق نفسه.

(35) الاتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة، الابتكار ونقل التكنولوجيا لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية في إفريقيا- التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول في إفريقيا، الدورة السابعة والأربعون للجنة الاقتصادية لإفريقيا، أبوجا، نيجريا، 29 و30 مارس 2014، ص6.

(36): فرانسس غري، إحصائيات 2013 في تقرير2014، جنيف 2014-03-13، تاريخ الاطلاع:18-2014-04. http:// www.wipo.int/pressroom/ar/articles/2014/article_0002.html

(37): فرانسس غري، البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013، مرجع سبق ذكره، ص203.

(38): تقرير المدير العام إلى جمعيات الويبو 2012، استعراض سنة من الأنشطة، مرجع سبق ذكره، ص3.

(39): تقرير المدير العام لجمعيات الويبو 2013، استعراض العام الفائت، مرجع سبق ذكره، ص3.

(40): فرانسس غري، جنيف 2014-03-13، إحصائيات 2013 في تقرير 2014، مرجع سبق ذكره.

(41): فرانسس غري، المنظمة العالمية للملكية الفكرية البرنامج والميزانية، للثنائية 2015/2014، يوم 12 ديسمبر 2013، منشور الويبو رقم 1415 PB / 360A، ص256.

(42): تقرير أداء البرنامج 2013/2012، لجنة البرنامج والميزانية الدورة الثانية والعشرون، جنيف، من 1 إلى 15 سبتمبر 2014، مرجع سبق ذكره، ص104.

(43): فرانسس غري، جنيف 2014-03-13، إحصائيات 2013 في تقرير 2014، مرجع سبق ذكره.

(44): تقرير المدير العام لجمعيات الويبو 2013، استعراض العام الفائت، مرجع سبق ذكره، ص7.

(45): تقرير المدير العام إلى جمعيات الويبو 2012، استعراض سنة من الأنشطة، مرجع سبق ذكره، ص7.

(46): فرانسس غري، جنيف 2014-03-13، إحصائيات 2013 في تقرير 2014، مرجع سبق ذكره.

(47): فرانسس غري، البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013، ص211.

(48): تقرير أداء البرنامج 2013/2012، مرجع سبق ذكره، ص112

1- المراجع باللغة العربية:

-أحمد عارف العساف، محمود حسين الواري، اقتصاديات الوطن العربي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2010.

- الاتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة، الابتكار ونقل التكنولوجيا لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية في إفريقيا- التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول في إفريقيا، الدورة السابعة والأربعون للجنة الاقتصادية لإفريقيا، أبوجا، نيجريا، 29 و30 مارس 2014.

- الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية، الملكية الفكرية، على الموقع الإلكتروني:

http://www.afpipr.net/property.aspx / تاريخ الاطلاع: 18-08-2014.

- إصدار خاص بمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية، الملكية الفكرية تصميم المستقبل، 26 أفريل 2011.

-البنك الدولي، كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات 2011 الإصدار الثاني.

- البنك الدولي، التحويلات النقدية للبلدان النامية ستنمو 5 في المائة هذا العام، واشنطن 6 أكتوبر/تشرين الأول، 2014، على الموقع الإلكتروني:

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2014/10/06/remittances-developing-countries-five-percent-conflict-related-migration-all-time-high-wb-report

تاريخ الاطلاع: 26-10-2014.

-السيد فضل ضاهر، أهمية الملكية الفكرية على الأصعدة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، أعمال الندوة الإقليمية حول"جرائم الملكية الفكرية"، برنامج تقرير حكم القانون في بعض الدول العربية- مشروع تحديث النيابات العامة، البحرين 13-14، أفريل 2008.

- المنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية، إستراتيجية المكاتب الخارجية للويبو، لجنة البرنامج والميزانية الدورة الحادية والعشرون، جنيف، من 9 إلى 13 سبتمبر 2013، وثيقة من إعداد الأمانة، 31 يوليو 2013.

-المنظمة العالمية للملكية للفكرية، ملخص دراسة استنزاف الأدمغة - عملية تتبع جغرافي، اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، الدورة الثانية عشر، جنيف، من18 إلى 21نوفمبر2013، 3أكتوبر2013، من إعداد الأمانة ومراجعة الأستاذ الدكتور فرانسيسكو ليسوني، فريق الأبحاث الاقتصادية النظرية والتطبيقية بجامعة بوردو 4.

-المنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية الويبو، ملخص حلقة العمل "الملكية الفكرية والتنقل الدولي للعاملين في مجال المعرفة وهجرة الأدمغة"، الدورة الثانية عشر، جنيف، من18 إلى 21نوفمبر2013، التاريخ: 7أكتوبر2013.

- أميرة محمد عمارة، هجرة العقول وأثرها في النمو الاقتصادي في مصر، بحوث عربية، العدد 63-64 صيف-خريف 2013.

-إلهام إسماعيل محمد شلبي، ماجدة محمد إسماعيل، دليل حقوق الملكية الفكرية "معيار المصداقية والأخلاقيات" وحدة ضمان الجودة، ciqap مشروع التطوير المستمر والتأهيل للاعتماد، جامعة حلوان، 2010.

-برنامج تعزيز حكم القانون في بعض الدول العربية- مشروع تحديث النيابات العامة- ندوة إقليمية حول جرائم الملكية الفكرية، البحرين، 13-14- أفريل 2008.

– تقرير لجنة حقوق الملكية الفكرية، دمج حقوق الملكية الفكرية في سياسة التنمية، الناشر لجنة حقوق الملكية الفكرية، بواسطة الإدارة البريطانية للتنمية الدولية، لندن، سنة 2003.

–حنان يوسف، هجرة العقول العربية واقع وآفاق هجرة العمالة العربية في ضوء الشراكة الأورو متوسطية القاهرة، 30 / 10 – 1 / 11 / 2006، المنظمة العربية للتعاون الدولي.

– جامعة الدول العربية، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية –الهجرة الدولية والتنمية، 2014.

–دراسة حول حقوق الملكية الفكرية صادرة عن الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بعنوان "الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة: حقوق الملكية الفكرية"، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

– رحيم هادي الشمخي، مخاطر هجرة الأدمغة العربية إلى أوروبا لماذا تهاجر الكفاءات العربية إلى الخارج؟، 3 يناير، 2013.

–صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، التعاون العربي في مجال الملكية الفكرية، الفصل الثاني عشر، 2013.

– فرانسس غري، إحصائيات 2013 في تقرير2014، جنيف 2014-03-13، تاريخ الاطلاع:18-04-2014. http://www.wipo.int/pressroom/ar/articles/2014/article_0002.html

–فرانسس غري، المنظمة العالمية للملكية الفكرية البرنامج والميزانية، للثنائية 2015/2014، يوم 12 ديسمبر 2013، منشور الويبو رقم 1415 PB / 360A.

– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاونكتاد، 19 جانفي 2007، نيويورك.

–مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد، تقرير أقل البلدان نموا لسنة 2012، حقائق وأرقام، جنيف 26 نوفمبر 2012.

– مركز تدريب الملكية الفكرية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: تاريخ الاطلاع:2014/07/07.

– معلومات عامة عن الدول الأعضاء في المنظمة الإفريقية للملكية الفكرية(OAPI) **وثيقة من إعداد المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2014**، على الموقع الإلكتروني:

http://www.wipo.int/wipolex/ar/outline/oapi.html

– هاجر بغاضة، حقوق الملكية الفكرية والمؤشرات الجغرافية، مذكرة سياسات رقم 20، المركز الوطني للسياسات الزراعية، مصر، تشرين الثاني 2006.

2– المراجع باللغة الأجنبية

ISLAMIC DEVELOPMENT BANK, *BRAIN DRAIN IN IDB MEMBER - COUNTRIES: Trends and Developmental Impact* IDB Occasional Paper No. 12, Rabi Thani1427H (May 2006)p13.

John Gibson, University of Waikato ,David McKenzie, World Bank# Microeconomic - Evidence from Five Countries, Development Research Group Finance and Private Sector Development Team, August 2010,

Qu'est-ce Que la Propriété Intellectuelle ?,Publications de l'organisation Mondiale de - la Propriété Intellectuelle, Publication N°450 (F) (Genéve :OMPI).